مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: تطور العلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة" وتأثيرها في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينيّة
اسم الكاتب: محمود ديب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/462
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تطور العلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة" وتأثيرها في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينيّة

محمود ديب*

إشراف:أ. د. صابر بلول

الملخص

تعد الصين منذ إعلان قيامها واحدة من أكثر دول العالم التي قدمت دعماً للقضية الفلسطينية، إذ لعبت الإيديولوجيا الصينية المتبعة خلال الفترة التي تلت مرحلة التأسيس عام 1949 دوراً مهماً في توجيه ذلك الدعم، في الوقت الذي أجهضت فيه الصين أي محاولة "إسرائيلية" لإقامة علاقات مشتركة معها. إلا أن هذه السياسة بدأت تأخذ منحىً مغايراً خلال الفترة التي تلت مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الصين؛ إذ شهدت العلاقات الصينية "الإسرائيلية" تطورات عديدة، وصلت حد الاعتمادية الاقتصادية والعسكرية بعد إقامة العلاقات الرسمية بين الطرفين عام 1992، وقد أثر ذلك تأثيراً جوهرياً في العلاقات الصينية الفلسطينية، وعلى السياسة الصينية المتبعة لدعم القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

* طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

The development of Chinese" Israeli "relations and their impact on Chinese policy Towards the Palestinian cause

Mahmood Deeb*

Supervisor: Prof. Saber balloul

Abstract

Since the declaration of its founding ،China is considered as one of the most countries in the world that provided support to the Palestinian cause ،as the Chinese ideology followed during the period following the establishment stage in 1949 played an important role in directing that support ،while China aborted any Israeli attempt to establish joint relations ،With it .However ،this policy began to take a different grant during the period that followed the stage of economic openness in China ،where the Sino-Israeli relations witnessed many developments ،and reached the level of economic and military dependence after the establishment of official relations between the two parties in ،1992 and this fundamentally affected the Sino-Palestinian relations ،and on Chinese policy to support the Palestinian cause and the legitimate rights of the Palestinian people.

* PhD Student Department of International Economics –Faculty of Political Sciences –Damascus university.

المقدمة:

احتلت المنطقة العربية مكانةً مهمةً في استراتيجية الصين الخارجية، فقد عدها القادة الشيوعيون الصينيون مركزاً للسياسات العالمية، ورأوا أنّ السيطرة على هذه المنطقة والشرق الأوسط ككل من طرف قوى معادية يعد تهديداً لكيان الصين. لعبت الأيديولوجيا الأساس في التوجه الصيني نحو المنطقة العربية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وذلك في إطار سياستها الخارجية التي تقوم على التقارب مع دول العالم النامي وتأييد مساعيها في التحرر ودعم نضالها ضد القوى الإمبريالية الغربية؛ إذ ترى الصين أن المنطقة العربية خضعت للسيطرة الإمبريالية الغربية التي خلقت وأدامت النزاع العربي "الإسرائيلي" بوصفها وسيلة للضغط على البلدان العربية والإبقاء على حالة التوتر في المنطقة، لذلك فقد اعتبرت "إسرائيل" من وجهة النظر الصينية أداة للإمبريالية الغربية، وقاعدة متقدمة لها في المنطقة العربية. وامتنعت عن الاعتراف الرسمي "بإسرائيل" مع أن الأخيرة قد اعترفت بالصين الشعبية منذ عام 1950.

مشكلة البحث:

على الرغم من أنّ الصين كانت منذ عقد الخمسينيات في القرن العشرين من أكبر المعارضين "لإسرائيل" ومن أكثر الداعمين للقضية الفلسطينية، إلا أن الموقف الصيني اليوم أكثر مرونة تجاه "إسرائيل"، ودبلوماسيتها تجاه الصراع العربي "الإسرائيلي" أقل أيديولوجيةً، حتى أنها أصبحت من أهم الشركاء التجاريين والاقتصاديين "لإسرائيل"، وتقيم معها علاقات دبلوماسية منذ عام 1992. وفي ظل هذه التغيرات يحاول البحث الوقوف على السياسات الصينية تجاه القضية الفلسطينية ومدى التغير الذي شهدته تلك التغيرات وتوضيح الأسباب الموجبة لها، وتبيان مدى تأثير ذلك في القضية الفلسطينية.

تساؤلات البحث: يحاول البحث الإجابة عن تساؤل رئيسي هو:

– ما تأثير التطور في العلاقات الصينية – "الإسرائيلية" على السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية؟

بالإضافة إلى تساؤلات فرعية هي:

– ما التغيرات التي شهدتها العلاقات الصينية – "الإسرائيلية"؟

– ما التبدلات التي شهدتها السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أنّه يتناول التغيرات التي طالت السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، ويحاول بيان الأسباب التي أدت إلى تحول الصين من دولة ترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، إلى إحدى الدول التي تتوسع علاقاتها بشكل مطرد معه.

أهداف البحث: يهدف البحث بيان التغيرات التي طرأت على العلاقات الصينية – "الإسرائيلية" ومدى تأثيرها في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وهل ارتبطت تغيرات السياسة الصينية بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الصيني فقط، أم أن للواقع العربي تأثيراتٍ في السياسة الصينية أيضًا تجاه القضية الفلسطينية.

فرضية البحث: يتمحور البحث حول فرضية أساسية تتلخص بالآتي: إن التطور الذي تشهده العلاقات الصينية "الإسرائيلية" يؤثر في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

منهجية البحث: سيعتمد الباحث على المنهج التاريخي لبيان التطورات التي شهدتها العلاقات الصينية "الإسرائيلية"، والوقوف على أهم المحطات التي شهدتها العلاقات الصينية الفلسطينية. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على مجالات العلاقات الصينية – "الإسرائيلية" وتطوراتها، وبيان آثارها في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

مخطط البحث: يتكون البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة؛ إذ تتناول المقدمة لمحة عن البحث، ومشكلة البحث، وأهمية البحث وأهدافه، وفرضيات البحث، والمنهجية المتبعة. في حين يتضمن الفصل الأول التعريف بالعلاقات الصينية "الإسرائيلية" عبر ثلاثة مطالب؛ يشير الأول إلى التطور التاريخي للعلاقات الصينية "الإسرائيلية"، ويبين المطلب الثاني مجالات التعاون الصيني الإسرائيلي"، ويحاول المطلب الثالث الوقوف على مكانة "إسرائيل" في السياسة الصينية. أما الفصل الثاني فيتناول انعكاسات العلاقات الصينية "الإسرائيلية" على القضية الفلسطينية في ثلاثة مطالب؛ يتضمن الأول منها القضية الفلسطينية في السياسات الصينية، ويشير المطلب الثاني إلى التطورات الصينية وتأثيرها في القضية الفلسطينية، أما المطلب الثالث، فيتناول الرؤية الصينية الجديدة للقضية الفلسطينية. في حين تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

مخطط البحث

المقدمة

الفصل الأول – العلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة".

المبحث الأول – التطور التاريخي للعلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة".

المبحث الثاني – مجالات التعاون الصينيّ "الإسرائيليّ".

المبحث الثالث – المكانة "الإسرائيليّة" في السياسات الصينيّة.

الفصل الثاني – انعكاس العلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة" على القضية الفلسطينيّة.

المبحث الأول – موقع القضية الفلسطينيّة في السياسات الصينيّة.

المبحث الثاني – التطورات الصينية وتأثيرها في السياسات الصينية تجاه القضية الفلسطينيّة.

المبحث الثالث – الرؤية الصينيّة الجديدة تجاه القضية الفلسطينيّة ومستقبلها.

الفصل الأول – العلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة"

المبحث الأول – التطور التاريخي للعلاقات الصينيّة "الإسرائيليّة":

تعد "إسرائيل" من أوائل الدول في العالم التي أرسلت اعترافها الدبلوماسي بالصين الشعبية، التي تأسست عقب انتهاء حرب التحرير بتاريخ 1949/10/1، إلا أن القادة الصينيين لم يبادلوا هذا الاعتراف بالقبول أو بالاعتراف المتبادل. وخلال الفترة التي تلت إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية، قامت "إسرائيل" بالعديد من المحاولات لإقامة علاقات مع الصين وليس على المستوى الرسمي بل على المستوى الاقتصادي والتجاري أيضًا؛ فقد استقبلت الصين عام 1954 وفدًا تجاريًا "إسرائيليًا"، حل ضيفًا على مكتب العلاقات الخارجية الصيني، لكن هذا النجاح سرعان ما تم كبحه خاصة بعد مؤتمر باندونغ[1].

لعبت العديد من العوامل دورًا مهمًا في منع قيام علاقات صينية "إسرائيلية" ولعل من أهمها، السياسة الصينية التي دعت إلى النضال ضد الإمبريالية، واعتبار الكيان الصهيوني شبيه بقضية "فورموزا" (تايوان حالياً)، وعدها أداة الإمبريالية الغربية لاستمرار السيطرة على المنطقة العربية، بالإضافة إلى السياسة التوسعية "الإسرائيلية" التي تناقضت مع المبادئ التي أعلنتها الدولة الصينية. وخلال تلك الفترة لم تتمكن "إسرائيل" من إقامة علاقات رسمية مع الصين على الرغم من العديد من المحاولات المبذولة[2].

استمرت القطيعة الصينية تجاه "إسرائيل" حتى عقد الثمانينيات؛ إذ أسهمت بعض الأحداث والمتغيرات في تخفيف حدة العوائق أمام إقامة علاقات صينيّة "إسرائيليّة"، ولعل منها[3]:

([1]) سامي مسلم: "تطور العلاقات الصينيّة –"لإسرائيليّة"، مجلة قضايا إسرائيليّة، جامعة أريحا، فلسطين، 2015، ص39.

([2]) ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم
السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص40.

([3]) أحمد موسى نصار: " السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" وانعكاساتها على القضية الفلسطينية1993– 2015"،

1. قيام الصين بتأييد مبادرة السادات واتفاقية "كامب ديفيد" ومساندتها الحل السلمي للقضية الفلسطينيّة.
2. تنامي التفاهم التدريجي بين الصين والولايات المتحدة انطلاقاً من الألعاب الرياضية التي عرفت بسياسة "البينغ بونغ".
3. تبني الصين أواخر السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي التدريجي، وسعيها لتحسين مظهرها الدولي بتحسن علاقاتها مع الدول المختلفة وتقاربها.

شكلت الاتفاقية التي وقعتها جمهورية الصين الشعبية مع حكومة بريطانيا، والتي تضمنت عودة "هونغ كونغ" إلى الصين، محاولة جديدة "لإسرائيل" للاتصال بالحكومة الصينية؛ إذ تضمنت الاتفاقية بندًا وافقت بموجبه الصين على إعطاء فرصة للممثليات والقنصليات العاملة في "هونغ كونغ" التي لا يوجد لها تمثيل في بكين على الاستمرار في عملها تحت السلطة الصينيّة، وقد استفادت "إسرائيل" من هذا البند وأعادت فتح قنصليتها العامة في "هونغ كونغ" عام 1985. وقد ساعدت التطورات الداخلية في الصين على تسهيل هذه المهمة أمام "إسرائيل" لا سيما مع تبني الصين سياسة العصرنات الأربع في القطاعات الزراعية والصناعية والعلوم والتكنولوجيا في عهد الرئيس "دنغ جياو بينغ"، والتي أسهمت في زيادة الوفود التجارية والفنية "الإسرائيلية" إلى الصين ولار سيما في مجالي الزراعة والعلوم[4]. ومع أن العلاقات الرسمية بقيت محدودةً جداً، إلا أن الروابط غير الرسمية كانت تتطور بسرعة كبيرة؛ ففي عام 1985 زار وفد زراعي صيني "إسرائيل"، وفي العام نفسه زار وفد صناعي "إسرائيلي" الصين. وأسهم تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين – التي شكلت فيها الزراعة ركنًا مهمًا – على السير في خطا إقامة العلاقات الدبلوماسية؛ إذ قامت "إسرائيل" عام 1988 بإقامة مكتب لها في بكين

رسالة ماجستير، كلية الأقصى، غزة، 2016، ص34.

([4]) سامي مسلم: "تطور العلاقات الصينية –"الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص42.

تحت عنوان أكاديمية العلوم، وفتحت الصين مكتبًا لها في "تل أبيب" تحت عنوان "خدمات السفر الدولية الصينية".

شكلت التغيرات التي شهدها العالم في عقد التسعينيات فرصةً أمام "إسرائيل" لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين، فقد انتهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، الذي كان له أثر كبير في انفتاح العديد من دول العالم على "إسرائيل" وإقامة العلاقات معها ومنها الصين؛ إذ تم توقيع اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بتاريخ 1992/1/24، وتحول مكتب أكاديمية العلوم "الإسرائيلية" في بكين إلى سفارة "إسرائيل" في الصين، ومكتب خدمات السفر الدولية الصينية في "إسرائيل" إلى سفارة جمهورية الصين الشعبية في "تل أبيب"[5]. وبذلك تكون "إسرائيل" قد ختمت مرحلة طويلة من السعي لإقامة علاقات رسمية مع الدولة الصينية، دون أن يعني ذلك إنهاء الدعم الصيني للقضية الفلسطينية، أو استمرار النهج الصيني في دعم الحقوق المشروعة الفلسطينية بالسياق السابق ذاته.

المبحث الثاني – مجالات التعاون الصيني "الإسرائيلي":

أولًا– المجال الاقتصادي والتجاري:

مما لا شك فيه أهمية الجانب الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الصينية، والذي أصبح في الفترة التي تلت مرحلة الانفتاح الاقتصادي المحدد الرئيس للسياسات الصينية، وأسهم بدور كبير إلى جانب عدد من العوامل في إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية – "الإسرائيلية". وعلى الرغم من أن العلاقات الرسمية انطلقت عام 1992، فإن التعاون غير الرسمي كان سابقًا لذلك العام بسنوات[6]؛ ففي عام 1985 زار وفد زراعي صيني "إسرائيل" والتقى وزير الزراعة "الإسرائيلي"، تلاه زيارة وفد "إسرائيلي" للصين في العام

([5]) المرجع السابق، ص44.

([6]) وليد شرارة: "الشراكة الصينية "الإسرائيلية" تحت المجهر"، جريدة الأخبار اللبنانية، تاريخ 2020/4/25، موقع إلكتروني: //http//wwwmal-akhbar.com/World/287675

نفسه وتم الاتفاق حينها على إقامة مزرعة "إسرائيلية" للمشاهدة الزراعية في الصين، وفي عام 1986 زار خبراء "إسرائيليون" الصين لتقديم الاستشارة حول قضايا الري المائي، ومنذ ذلك العام سمحت الصين لرجال الأعمال "الإسرائيليين" بالدخول إلى الصين، كما تم في عام 1987 إنشاء الشركة "الإسرائيلية" "كوبيكو" التي تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الشركات الصينية[7].

وخلال الفترة التي تلت إقامة العلاقات الرسمية وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات من أبرزها اتفاقية الدولة الأولى بالرعاية 1992، واتفاق التجارة 1992، واتفاقية تشجيع وتأمين الاستثمارات 1995، واتفاقية التعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية 2000، واتفاقية السياحية عام 2007، وغيرها العديد من الاتفاقيات. كما شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية تطوراً ملحوظاً، والتي بدأت أيضاً في مرحلة سابقة للعلاقات الدبلوماسية؛ ففي عام 1950 كان الميزان التجاري بين الطرفين نحو (50) مليون دولار، ليبلغ عام 2006 نحو (3,8) مليار دولار، ليصل عام 2010 إلى (7,7) مليار دولار، ووصل التبادل التجاري عام 2015 إلى (16) مليار دولار[8]، وفي عام 2018 أصبحت الصين الشريك التجاري الثاني "لإسرائيل" وثاني أكبر مستثمر فيها، بل وأضحت متحكمة بنحو (15%) من اقتصادها. وتشمل الاستثمارات الصينية في "إسرائيل" مجالاتٍ عديدة، كالصناعات الغذائية والدوائية ومشاريع البنية التحتية، إلا أنها تتركز في القسم الأعظم منها في قطاعات التكنولوجيا المتطورة كالاتصالات والذكاء الصناعي؛ إذ اجتذب هذا القطاع أغلب الاستثمارات الصينية والتي بلغت عام 2018 نحو (5,7) مليار دولار، والعدد الأكبر من الشركات الصينية العاملة في "إسرائيل" والبالغ عددها (54) شركة. كما وتتولى الشركات الصينية بناء أربعة من أكبر مشاريع البنية التحتية في "إسرائيل"

(7) سامي مسلم: "تطور العلاقات الصينية –"الإسرائيلية""، مرجع سابق، ص43.

(8) أحمد قنديل: "مسار تطور العلاقات الصينية "الإسرائيلية""، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، موقع إلكتروني:
//page/Item http//futureuae.com/m/Main

وإدارتها: توسيع ميناء أشدود، وبناء قسم جديد من مرفأ حيفا وإدارته، وشبكة سكة حديد "تل أبيب" للقطارات الخفيفة، وحفر نفق الكرمل قرب حيفا[9].

ثانياً – المجال العسكري:

تعود العلاقات بين الطرفين في المجال العسكري إلى عقد السبعينيات؛ إذ بدأت الصين تتعرف على التكنولوجيا "الإسرائيلية" من المعارض العسكرية الدولية كمعرض باريس عام 1975 ومعرض سويسرا عام 1978، وقد أبدت الصين حينها اهتمامًا بالتكنولوجيا "الإسرائيلية" آنذاك، والتي كانت قادرة على تحديث القوات المسلحة الصينية[10]. ويرجع التعاون الفعلي بين الطرفين إلى فترة الحرب الصينية الفيتنامية 1978، واكتشاف الصين وقتها لمدى الخراب والضرر في أسلحتها وخاصة سلاح الدبابات، وهنا برز دور "إسرائيل" في توفير القطع المطلوبة لإعادة تأهيل سلاح الدبابات وغيرها من الأسلحة الصينية، وذلك من غنائم الحرب التي غنمتها في حرب حزيران عام 1967، وذلك بعد فشل الصين من الحصول على تلك القطع من الاتحاد السوفييتي نتيجة الخلافات الصينية السوفييتية وقتها، وخلال الفترة بين عامي 1984 و1994 باعت "إسرائيل" للصين أسلحة بقيمة (7,5) مليار دولار، وشاركت (64) شركة "إسرائيلية" في علاقات تقانية في ميادين مختلفة مع الصين[11].

تزايد التعاون العسكري بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1992، واتسع التعاون بين الطرفين ليشمل التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة والاتصالات، لتصبح "إسرائيل" ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا. كما تشهد العلاقات نوعًا آخر من التعاون العسكري والذي يشتمل على الزيارات المتبادلة لوزراء الدفاع والقادة العسكريين الصينيين و"الإسرائيليين"، فعلى سبيل المثال قام قائد البحرية الصينية بزيارة

(9) وليد شرارة: "الشراكة الصينية "الإسرائيلية" تحت المجهر"، مرجع سابق.
(10) العلاقات العسكرية "الإسرائيلية" الصينية تحت المجهر، موقع إلكتروني: //http//almoslim.net
(11) باهر مردان: "العلاقات الصينية "الإسرائيلية""، بكين، 2014، موقع إلكتروني: //http//www.academia.edu

"إسرائيل" عام 2011 واجتمع مع وزير الدفاع "الإسرائيلي" "إيهود باراك" ومع قائد البحرية "الإسرائيلية"، كما قام "إيهود باراك" بزيارة للصين خلال العام نفسه.

أسهم تزايد الحاجة الصينية إلى التكنولوجيا "الإسرائيلية" في تطور هذه العلاقات من جهة، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الغربية التي يسهل على المؤسسات "الإسرائيلية" الوصول إليها عبر فروع هذه المؤسسات الغربية في "إسرائيل" من جهة أخرى، وذلك جراء الحظر المفروض عليها من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خشيةً من تطوير قدراتها العسكرية[12].

شهدت العلاقات العسكرية الصينية "الإسرائيلية" معارضةً كبيرةً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي شكلت ضاغطًا كبيرًا لإلغاء العديد من صفقات الأسلحة واتفاقيات التعاون العسكري بين "إسرائيل" والصين، كالاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام 2000 للتعاون في مجال إنتاج الطائرات من دون طيار، واضطرت "إسرائيل" إلى إلغائها بضغطٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بدفع تعويض للصين بقيمة (350) مليون دولار[13]. وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية أن مثل هذا التعاون قد يؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن العسكري على حدود تايوان، وقد يضر بأداء الجيش الأمريكي في المنطقة. ونتيجة لتلك الضغوط اضطرت "إسرائيل" إلى الإعلان عام 2005 على فرض رقابة مشددة على الصادرات العسكرية وحظر التجارة العسكرية مع الصين[14].

ثالثاً – التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق:

تعرف مبادرة "حزام واحد.. طريق واحد" بمشروعٍ اقتصادي، قام الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بطرحه في عام /2013/، ويعرف أيضًا بـ "طريق الحرير الجديد" إشارةً إلى الطريق الذي كان يربط آسيا بأفريقيا. وقد طرح الرئيس الصيني هذه المبادرة في أثناء

(12) علاء عبد الحفيظ محمد: "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي – الثوابت والمتغيرات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع418، كانون الأول 2013، ص13.

(13) سامي مسلم: "تطور العلاقات الصينية –الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص43.

(14) باهر مردان: "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، مرجع سابق.

جولته في آسيا الوسطى وجنوبي شرق آسيا، وتشمل هذه المبادرة أكثر من 100 دولة، ونحو (63%) من سكان العالم، وتستقطب نحو (35%) من التجارة العالمية. وأكثر من (31%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[15].

وقد خصصت الصين للمبادرة نحو (124) مليار دولار، وأعلنت نيتها استيراد منتجات بقيمة (2) ترليون دولار من الدول المشاركة في المبادرة لمدة خمس سنوات، ومن هنا جاء المشروع ليركز على خلق شبكة من التفاعلات التي تتيح فعالية إنتاجية وتدفقاً حراً للتجارة، فضلاً عن مزيد من تكامل الأسواق العالمية مادياً ورقمياً، وقد وقعت 13 دولة عربية مذكرات تفاهم مع الصين حول هذا المشروع وكذلك توقيع "إسرائيل" عليه[16].

تتمثل حدود مشاركة "إسرائيل" في إطار مبادرة الحزام والطريق بالاتفاقية التي تم توقيعها عام 2011، والتي تهدف إلى بناء سكة حديد بطول 240 كم و تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، بهدف نقل البضائع الصينية إلى البحر المتوسط وأوروبا الشرقية، والعمل على تشغيل ميناء أسدود وحيفا وفق عقود استثمارية لمدة عشرين عامًا لصالح الصين، وإسهام الصين في شق الأنفاق وتمديد خطوط أنابيب نقل الطاقة إلى خارج "إسرائيل" خاصةً مع تزايد اكتشافات النفط والغاز قبالة السواحل "الإسرائيلية"، بالإضافة إلى سعي الصين إلى الحصول على التكنولوجيا الغربية والاستفادة من الشراكات العديدة للشركات "الإسرائيلية" مع الشركات الأمريكية والأوروبية[17]. وفي المقابل تسعى "إسرائيل" إلى زيادة حضورها الاقتصادي والتجاري عالميًا، حيث أكد رئيس الوزراء "الإسرائيلي" "بنيامين نتنياهو" أن المشروعات المشتركة مع الصين ستزيد من مكانة

([15]) أميرة أحمد حزرلي: "مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم"، المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص73.

([16]) محمد حمشي: "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق
الأوسط، عمان، ع 80، 2017، ص56.

([17]) وليد شرارة: "الشراكة الصينية الإسرائيلية تحت المجهر"، مرجع سابق.

"إسرائيل" اقتصادياً وأنها تسهم في إيجاد بديل لقناة السويس تجارياً، الأمر الذي يجعل من "إسرائيل" نقطة تقاطع طرق دولية تجذب إليها اهتمام الدول العظمى[18].

المبحث الثالث – المكانة "الإسرائيلية" في السياسة الصينية:

شكلت التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الصين عقب تطبيق استراتيجية الانفتاح الاقتصادي عام 1978، عاملاً أساسياً في رسم سياسات الصين الخارجية وتحديدها، وشكلت المصالح مرتكزاً أساسياً فيها وتراجع دور الأيديولوجيا في تحديدها، وفي هذا الإطار برزت أهمية انفتاح الصين وإقامة علاقات مع "إسرائيل" الذي أكده تصريح وزير الخارجية الصيني "لي تشاو شينغ" عام 2004 في أثناء زيارته "لإسرائيل" مشيراً إلى أن الصين تولي أهمية كبرى لعلاقاتها التعاونية المتبادلة المنفعة مع "إسرائيل"، وأن نمو العلاقات المشتركة سوف يخدم مصالح البلدين، ويسهم في تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي. كما أكدت نائبة رئيس مجلس الدولة الصينية في العام نفسه أن الصين و"إسرائيل" لديهما قدرات كبيرة في التعاون الاقتصادي والتجاري، وأن الصين ترحب بقيام "إسرائيل" بدورٍ نشطٍ في التنمية الاقتصادية في الصين، كما أن الصين تشجع "إسرائيل" على المشاركة في استراتيجيتها لتنمية المناطق الغربية والقاعدة الصناعية الشمالية الشرقية[19]، وفي هذا الإطار تسعى الصين إلى الاستفادة من الخبرات "الإسرائيلية" في مجال التكنولوجيا المتطورة التي لا تستطيع الحصول عليها من الغرب إلى جانب الاتصالات والزراعة ونظم الري الحديثة؛ إذ تعد "إسرائيل" من أكثر الدول تقدماً في هذه المجالات، كما تأمل الصين استخدام النفوذ "الإسرائيلي" في اجتذاب رؤوس الأموال التي تحتاجها في عملية التنمية والتطوير معتمدةً على النفوذ اليهودي في المصارف العالمية. وتعمل الصين عبر تقوية علاقاتها مع "إسرائيل" على استثمار اللوبي اليهودي في الكونغرس الأمريكي بشكل خاص والنفوذ اليهودي في العالم بشكل عام، فمن المعروف

([18]) سامي مسلم: "تطور العلاقات الصينية –الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص46.
([19]) باهر مردان: "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، مرجع سابق.

أن المنافس التجاري والأكثر أهمية للصين هو الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيراً ما عمل الكونغرس الأمريكي على استصدار قرارات تعيق العلاقات الصينية "الإسرائيلية" في قطاعاتٍ مختلفة، التجارية والتكنولوجية والعسكرية، ونظراً لإدراك الصينيين للثقل الكبير للوبي اليهودي في صنع القرارات الأمريكية، فإن تطوير العلاقة مع "إسرائيل" يشكل عاملاً لدفع "إسرائيل" لتوظيف علاقاتها مع اللوبي اليهودي للحد من العداء الأمريكي تجاه الصين، فكلما كانت العلاقات الصينية "الإسرائيلية" أكثر تطوراً كان اللوبي اليهودي في المؤسسات الأمريكية أو حتى بعض الدول الأوروبية أقل عداءً للصين. وقد شهدت العلاقات بين الطرفين توقيع العديد من الاتفاقيات في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وتنامى التعاون المشترك تنامياً مطرداً لتصبح "إسرائيل" منذ عام 2015 ثالث أكبر سوق للصين في غرب آسيا، في حين أصبحت الصين أكبر سوق "لإسرائيل" في آسيا وسابع أكبر سوق لها في العالم[20].

مما لا شك فيه أن الصين تولي أهميةً بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، كما أنها تسعى إلى تحقيق مصالحها العليا، مما يفرض عليها اتباع علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف في المنطقة، وهو ما جعلها تطور من سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل"، وتعتمد المصالح المتبادلة أساساً لها، في الوقت الذي تتزايد فيه حاجاتها إلى موارد المنطقة واستثماراتها وأسواقها، هذه التطورات أفضت إلى العديد من التغيرات في السياسة الصينية تجاه قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

([20]) جهاد المحيسن: ""إسرائيل" والصين علاقات برسم المستقبل"، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، موقع إلكتروني:
http://www.aleqt.com/2011/09/02/article_575638

الفصل الثاني: انعكاس العلاقات الصينية "الإسرائيلية" على السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الأول – موقع القضية الفلسطينيّة في السياسات الصينية.

المبحث الثاني – التطورات الصينية وتأثيرها على السياسات الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الثالث – الرؤية الصينية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية ومستقبلها.

المبحث الأول – موقع القضية الفلسطينية في السياسات الصينية.

يعد مؤتمر "باندونغ" بداية الالتقاء الصيني مع الدول العربية، فعلى الرغم من أهمية المؤتمر في فتح آفاق للعلاقات العربية الصينية ولا سيما على الصعيد الاقتصادي، إلا أن حضور القضية الفلسطينية كان الشأن الأبرز؛ إذ أدلى خلاله رئيس الوزراء الصيني آنذاك "شو أن لاي" تصريحًا أكد فيه على حقوق الشعب الفلسطيني. كما وقد أسهمت مجموعة من الأحداث الإقليمية والدولية، على تعزيز العلاقات الصينية العربية، واتساع دائرة الاهتمام الصيني بالقضية الفلسطينية[21].

إضافةً إلى تلك المتغيرات فقد لعبت أفكار الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ" دوراً كبيراً في رسم السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، والتي ارتبطت بنظريته "الثورة إلى الأمام"؛ أي أن حرب الشعب طويلة الأمد هي طريق العرب الحتمي لتحرير فلسطين، ومن ثم لا يمكن حل الصراع العربي "الإسرائيلي" سلميًا[22].

([21]) تمثلت تلك الأحداث عالميًا بقيام "إسرائيل" بالتصويت إلى جانب القرار الأمريكي عام 1950 لمنع تمثيل نظام الحكم
في دورة الأمم المتحدة التاسعة، وكذلك وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الكورية عام 1951
جعل الصين تضعها في كفة واحدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر مما عزز صورة "إسرائيل" التابع للإمبريالية الغربية. ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، مرجع سابق، ص52.

([22]) أحمد موسى نصار: " السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993–2015"، ص27.

بدأت العلاقات الصينية الفلسطينية المباشرة خلال عقد الستينيات من القرن العشرين، والذي برز بعد مؤتمر القمة العربية عام 1964، وأوصى بتشكيل هوية فلسطينية متميزة. وقد أشاد وزير الخارجية الصيني آنذاك بالقرار، وشهد المؤتمر لقاءً بين أحمد الشقيري (الذي كلف من طرف القادة العرب بتنظيم الفلسطينيين) والسفير الصيني بالقاهرة.

عقب ذلك بدأ العديد من قادة الحركات الفلسطينية بزيارة الصين، ففي عام 1964 زار كل من خليل الوزير وياسر عرفات قادة حركة فتح الصين، وفي عام 1965 رأس أحمد الشقير وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق على إقامة بعثة لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مكتب بوضع شبه دبلوماسي في بكين، وفي الوقت نفسه قررت الحكومة الصينية تطبيق مقررات مكتب مقاطعة "إسرائيل" التابع للجامعة العربية، ومنع أي سفينة تتعامل مع "إسرائيل"، التي كانت في القائمة السوداء العربية، من الدخول إلى المياه الصينية[23].

استمر التعامل الصيني حتى بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرها الصينيون الممثل الوحيد لحقيقة الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن تلك الفترة ولا سيما بعد حرب حزيران بدأت تنشأ فصائل صغيرة عن حركة التحرير الفلسطينية، إلا أن الصين تجاهلتها تجاهلاً كاملاً، واستمر العمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي ظلت تحتفظ بمكتب دائم لها في بكين، واعتبرت حركة فتح العمود الفقري للمنظمة[24].

بدأ التغيير في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية مع بداية عقد السبعينيات، وقد طال ذلك التغيير غايات ووسائل الكفاح ضد "إسرائيل"، فقد أصبحت الصين منذ عام 1971 تؤيد الوسائل والغايات التي تقترحها الحكومات العربية خلافًا للسابق، وأبعد من ذلك فقد أصبح الصينيون أكثر جرأة في إعلان انتقادهم لحركة التحرير الفلسطينية،

([23]) ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، مرجع سابق، ص77.

([24]) المرجع السابق، ص90.

كما أنهم لم يعودوا يخفون رفضهم للأساليب التي تنتهجها المقاومة كـ (الاغتيالات والاختطاف وغيرها). ويمكن إرجاع التوجه الجديد للصين إلى سياساتها التي تقوم على الوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، والذي أدى إلى تعديل موقفها من الصراع العربي "الإسرائيلي"؛ إذ بدأت تنظر إليه كنضال لشعب مضطهد ضد قوتين عظمتين تمنعان الحل من أجل خلود سيطرتهما وزيادتها. كما شهدت الفترة نفسها توجه الصين نحو الحكومات بدلاً من حركات التحرر الوطني[25].

شهدت السياسة الخارجية الصينية تطورات جديدة عقب وصول "دينغ جياو بينغ" إلى السلطة؛ إذ أصبحت السياسة الصينية تبنى على أسس أكثر واقعية وأقل أيديولوجية، كما تم تعميق نظرية المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (احترام السيادة، الوحدة الوطنية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمعاملة بالمثل، والتعايش السلمي)، وعليه تمت صياغة جديدة لهيكلية السياسة الخارجية الصينية مفادها الانفتاح على العالم الخارجي استكمالاً لمتطلبات مرحلة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي ومتابعة عملية البناء الداخلي[26].

شكلت نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين تحولًا جديدة للرؤية الصينية للصراع العربي الصهيوني، لا سيما مع ملاحظة الصينين للتغير الذي طالع بعض المواقف العربية لصالح التسوية السلمية، وقيام مصر بتوقيع اتفاق سلام مع "إسرائيل" وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما، دون أن يغير ذلك من استمرار الصين في معارضة السياسات العدوانية "الإسرائيلية" على الدول العربية، أو في تأييدها لحقوق الشعب

(25) أحمد موسى نصار: " السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" وانعكاساتها على القضية الفلسطينية1993– 2015، مرجع سابق، ص94.

(26) علاء عبد الحفيظ محمد: "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي – الثوابت والمتغيرات"، مرجع سابق، ص17.

الفلسطيني[27]، وعند الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية عام 1988 من طرف الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" في الجزائر، دعمت الصين بقوة ذلك واعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة، وتم تحويل بعثة منظمة التحرير الفلسطينية إلى سفارة دولة فلسطين في الصين[28].

شهدت السياسية الصينية تجاه القضية الفلسطينية تغيرات جديدة أثرت في العلاقات بين الطرفين؛ إذ كانت الصين تعاني من العزلة الدولية بعد أحداث "تيانمين"، كما شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وقيام الصين بإقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، الأمر الذي أدى إلى انخفاض التأييد الصيني للقضية الفلسطينية، فقد أصبحت تمتنع عن التصويت على اقتراحات الأمم المتحدة التي تدين الممارسات "الإسرائيلية"، وتطالب الجانب الفلسطيني باحترام الأمن "الإسرائيلي"، دون أن يعني ذلك التنازل عن الحقوق الفلسطينية[29]، كما تم عام 2002 تعيين مبعوث صيني للسلام في الشرق الأوسط، الذي أكد في مناسبات عديدة مواصلة دعم الصين للقضية الفلسطينية. وخلال تدهور الأوضاع بين فلسطين و"إسرائيل" عام 2006 دعت الصين "إسرائيل" إلى ضرورة ممارسة ضبط النفس ووقف العملية العسكرية في حين طالبت الفلسطينيين بالإفراج عن الرهينة "الإسرائيلي".

استمرت الصين في تقديم المساعدات المادية والإنسانية لفلسطين، وأكدت خلال عام 2011 دعمها للمساعي الفلسطينية للحصول على عضوية الأمم المتحدة، وخلال زيارة

(27) في عام 1980 رحبت الصين باللائحة التي أصدرتها الجلسة الخاصة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة، وخلال زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات عام 1981 أكدت الصين دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه وأراضيه.

(28) المرجع السابق نفسه، ص130.

(29) عند زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى فلسطين عام 2000، وهو أول رئيس صيني يزور فلسطين، طلب أن تكون زيارة القدس الشرقية ضمن برنامج زيارة الرئيس الصيني لفلسطين، وهو ما عكس تمسك الصين بقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، على الرغم من منع "إسرائيل" أي زائر أو وفد رسمي من زيارة القدس الشرقية.

الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" للصين عقب انتخاب القيادة الجديدة فيها عام 2013، طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع حول تسوية القضية الفلسطينية وتضمنت النقاط الآتية[30]:

1. التمسك بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام 1967، واعتماد التعايش السلمي بين دولتي "إسرائيل" وفلسطين.
2. التمسك بالمفاوضات بوصفها الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى السلام.
3. التمسك بثبات بمبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.
4. ضرورة دعم المجتمع الدولي للبدء بعملية سلام، وزيادة المساعدات إلى الجانب الفلسطيني.

وعلى الجانب الاقتصادي، فإن الصين تبدي استعدادها الدائم لتقديم الدعم للشركات الفلسطينية لترويج بضائعها في الصين، في حين تلقى الشركات الصينية دعماً فلسطينياً للمشاركة في المناقصات الحكومية المطروحة حول التنقيب عن النفط في الأراضي الفلسطينية، كما أن التبادلات التجارية لها أهمية في العلاقات بين الطرفين دون القدرة على تحديد قيمة تلك التبادلات؛ لأنّ الصادرات الصينية إلى فلسطين تمر عبر الموانئ "الإسرائيلية".

المبحث الثاني – التطورات الصينية وتأثيرها في السياسات تجاه القضية الفلسطينية.

شهد عقد السبعينيات تغيراتٍ مهمةٍ في سياسة الصين الدولية؛ إذ كانت السياسة الصينية سابقًا تركز على التهديد السوفييتي للأمن الصيني، والشكوك حول نيات الأمريكيين في جنوب شرق آسيا، وقد أسهمت بعض الإجراءات التي قامت بها الولايات

(30) ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، مرجع سابق، ص7

المتحدة الأمريكية لاحقاً في تخفيف التوتر مع الصين، لا سيما بعد إنهاء التدخل الأمريكي في فيتنام، وقد أدى ذلك إلى خلق مناطق فراغ في آسيا زاد من حدة التناقضات الصينية السوفيتية، كما تم خلال هذه الفترة استعادة الصين لمقعدها الدائم في الأمم المتحدة، وأصبحت عضواً دائماً في مجلس الأمن. ونتيجة ذلك بدأت الصين توافق على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا وبعض المناطق[31]. وخلال عام 1976 توفي الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ" وتسلم البلاد الرئيس "دينغ جياو بينغ" الذي أدرك أن نهوض للصين يتطلب بدايةً النهوض بالاقتصاد الصيني، وأن هذا الأمر لن يتحقق دون اتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، وعليه لابد من تبني سياسة أقل إيديولوجية وأكثر واقعية، ومع بداية الثمانينيات قام الرئيس "دينغ جياو بينغ" بإعادة تعميق نظرية المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (احترام السيادة الوطنية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، المساواة والمعاملة بالمثل، والتعايش السلمي)، كما تمت صياغة جديدة لهيكلية السياسة الخارجية مفادها الانفتاح على العالم الخارجي انفتاحًا واسعًا، وتسخير هذا الانفتاح لصالح عملية الإصلاح والتحديث الداخلية، كما طرح برنامج التحديثات الأربع (الزراعة، الصناعة، العلوم والتكنولوجيا، والجيش). أدى هذا التوجه إلى تبني الصين لسياسة تشاركية تجاه النظام الاقتصادي الدولي من أجل النفاذ إلى رأس المال والخبرة الأجنبية والمنافع الاقتصادية الأخرى على المدى الطويل؛ إذ انضمت عام 1980 إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفي سنة 1983 منحت الصين وضع ملاحظة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (غات)، كما انضمت عام 1986 إلى بنك التنمية الآسيوي، ليتغير موقف الصين من منظمة الأمم المتحدة من اعتبارها منظمة دولية

([31]) خضر عباس عطوان: "مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2004، ص48.

فاسدة تخضع لتلاعب عدد قليل من القوى الكبرى إلى التأكيد على أهمية وجود المنظمة بالنسبة للسلام العالمي[32].

شهدت السياسة التي قادها الرئيس الصيني "دينغ جياو بينغ" فتوراً تجاه العديد من بلدان العالم بما فيها الدول العربية، وتم التركيز خلال هذه المرحلة على التنمية الاقتصادية، واعتبرت السياسة الخارجية أداةً في خدمة التنمية، ولذلك كان الهدف تفادي التورط الخارجي الذي قد يؤدي إلى اضطرابات ويشكل عائقاً للتنمية الاقتصادية، ولذلك تم الحفاظ على مسافة بين الصين والأحداث الدولية سعيًا منها لاتخاذ الوضعية الأكثر توازنًا وتفادي المجازفة في الساحة الدولية.

وفيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني فقد اعتبر الصينيون أن القواعد القديمة للصراع العربي "الإسرائيلي" التي ميزتها المواجهة العسكرية قد تغيرت بصورة جوهرية لصالح التسوية السلمية؛ إذ قامت مصر بتوقيع معاهدة سلام مع "إسرائيل" وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وتلا ذلك انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين "إسرائيل" والدول العربية.

وعلى الرغم من تأكيدات الصين حول ضرورة الحفاظ على علاقات عادية مع كل الأطراف، والدعوة إلى التفاوض لإيجاد حلول سلمية، فقد ارتكزت السياسة الصينية خلال تلك الفترة على ركيزتين أساسيتين: الأولى: التمسك بحياد الصين، والثانية: تبني سياسة الصداقة في كل الاتجاهات[33].

مع بداية التسعينيات تغيرت تصورات الصين المرتبطة بالسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية عمومًا والصراع العربي "الإسرائيلي" على وجه التحديد، فالتغيرات التي شهدها النظام الدولي بانهيار الاتحاد السوفييتي وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على

(32) ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، مرجع سابق، ص104.

(33) أحمد موسى نصار: " السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993– 2015، مرجع سابق، ص 98.

السياسة العالمية، والتي تزامنت مع التطور الذي شهده الاقتصاد الصيني، والرغبة الصينية في تعزيز إنجازاتها الاقتصادية، وسعيها إلى إقامة تعاون طويل المدى مع الدول العربية لأنها أصبحت مستورداً صافياً للنفط، وفي الوقت نفسه بدأت العلاقات الرسمية الصينية مع "إسرائيل".

ومن الواضح أن السياسة الصينية أخذت بالتوسع في كلا الاتجاهين؛ في علاقاتها مع الدول العربية من جهة، ومع "إسرائيل" من جهة أخرى وفق ما فرضته الضرورات الاقتصادية، فالحاجة المتزايدة إلى ممولين مستقلين لموارد الطاقة للحفاظ على المستوى العالمي من النمو الاقتصادي، والبحث عن أسواق استهلاكية للبضائع والمنتجات الصينية، وتأمين المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات المهمة لعملية التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تؤمنها البلدان العربية، في حين تشكل التكنولوجيا "الإسرائيلية" عاملاً حاسماً في تطور الاقتصاد الصيني ولا سيما على صعيد الاتصالات والتقانات. وقد تركت تلك التغيرات تأثيرات كبيرة في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من استمرار تأييدها لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وتمسكها بقرارات الشرعية الدولية التي تنص على إقامة دولة فلسطينية، وتقديم الدعم المالي لها، وكذلك قيامها عام 2002 بتعيين أول مبعوث صيني للسلام في الشرق الأوسط، إلا أنها أصبحت أكثر حذراً في التعاطي مع معطيات القضية الفلسطينية؛ فقد أصبحت تمتنع عن الموافقة على قرارات الأمم المتحدة التي تدين العنصرية "الإسرائيلية"، وتطالب منظمة التحرير الفلسطينية باحترام الأمن "الإسرائيلي"، كما أصبحت توازن في زياراتها الرسمية بين فلسطين و"إسرائيل"، وهنا يمكن القول إن التغيير الذي طال السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية لم يكن يمس جوهر القضية، فقد استمرت الصين في تأييدها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في حين أن الآليات والوسائل التي اتبعتها الصين لدعم القضية الفلسطينية قد شهدت تحولًا كبيراً، فمن اعتبار المقاومة واستعادة الحقوق مشروعة وبالوسائل كافة، إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية

الدولية والسعي السلمي لتحقيقها، واعتماد المفاوضات من الوسائل الأساسية للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، وقد يطرح هذا التبدل في السياسة الصينية العديد من التساؤلات، لعل في مقدمها: إلى أي مدى تستطيع الصين الموازنة بين الاستمرار في تأييد الحقوق الفلسطينية والتوسع في علاقاتها مع "إسرائيل"؟ في الوقت الذي تزداد فيه درجة الاعتمادية بين الصين و"إسرائيل"، في حين يعجز الجانب الفلسطيني عن تقديم المثل، وأيضاً: إلى أي درجة ستبقى القضية الفلسطينية وسيلة للسياسة الخارجية الصينية في اكتساب تأييد الشارع العربي كما كانت سابقاً، في الوقت الذي يطغى فيه الجانب الاقتصادي وتطوراته على مجمل الاهتمامات الشعبية والحكومية عربياً ودولياً؟

المبحث الثالث – الرؤية الصينية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية ومستقبلها.

شهدت السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية تغيرات عديدة طالت جوهريًا آليات الدولة الصينية ووسائلها في دعم الحقوق الفلسطينية، والتي يمكن ردها إلى التغيرات التي شهدها العالم خلال عقد التسعينيات[34].

أصبحت سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية في ظل هذه التطورات معقدة ومتداخلة، فالصين تقيم علاقات مع "إسرائيل" وفي الوقت نفسه تدعم الشعب الفلسطيني. فبعد أن كانت الصين تؤيد استعادة الحقوق الفلسطينية بالوسائل كافة، أصبحت اليوم تعلن عن حق "إسرائيل" في الوجود وتؤكد على الحلول السياسية القائمة على التفاوض، واقتصار موقفها على التأييد لكل ما هو متصل بالمفاوضات العربية "الإسرائيلية"، دون

([34]) تمثلت تلك التغيرات على الصعيد العالمي بزوال التهديد السوفييتي وتزايد مكانة الصين الدولية، وانطلاق مؤتمر مدريد للسلام بين العرب و"الإسرائيليين"، والتراجع التدريجي عن المقاطعة السياسية والاقتصادية العربية "لإسرائيل"، ودخول الدول العربية في اتفاقيات سلام معها (اتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية عام 1993، واتفاق وادي عربة مع الأردن عام 1994)، وكذلك قيام بعض الدول العربية كالمغرب وعمان وقطر وتونس بتبادل دبلوماسي منخفض المستوى مع "إسرائيل".

التدخل المباشر في تفصيلها مع الاحتفاظ بعلاقات مقربة مع جميع الأطراف وتفادي الانحياز الواضح لأي طرف.

عينت الصين منذ عام 2002 مبعوثاً خاصاً دائماً إلى المنطقة، في محاولة منها للعب دور الوسيط النزيه والمحايد، لا سيما بعد تراجع ثقة العرب والفلسطينيين بالدور الأمريكي والروسي غير الجادين في حل مشكلة الصراع العربي "الإسرائيلي"، وفي النقطة نفسها رحبت بالمجموعة الرباعية التي تعمل على الشؤون "الإسرائيلية" الفلسطينية والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة، والتي أنشئت في مدريد عام 2002[35].

طرحت الصين خطتها ذات النقاط الأربع عام 2004 لتسوية القضية الفلسطينية بعد توتر الأوضاع بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين، إثر قيام "إسرائيل" ببناء الجدار العازل، والتي تضمنت:

1. بناء الثقة المتبادلة تدريجيًا واستعادة مفاوضات السلام.
2. تسريع تطبيق خطة "خارطة طريق" وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.
3. الحصول على دعم المجتمع الدولي من أجل الدعوة إلى مؤتمر سلام بحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.
4. العمل على سلام شامل وعادل في الشرق الوسط.

تزايد الاهتمام الصيني تجاه الأحداث في المنطقة، لا سيما بعد التوترات التي شهدها العام 2006 على الصعيدين الفلسطيني واللبناني، وإثر ذلك فقد لوحظ الاهتمام الصيني الذي تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن حل للنزاع في المنطقة العربية، وفق منظور الصين للسلام، لما له من تأثير حاسم على الاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم أجمع. وقد انعكس موقف الصين هذا في الاقتراحات الخمسة التي طرحها وزير

([35]) ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 363.

الخارجية الصيني عام 2007 في مؤتمر "أنابوليس" الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت[36]:

- احترام التاريخ، ومواجهة الواقع، واتخاذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر.
- نبذ العنف، وإزالة العقبات، ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام.
- دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية لنجاحها.
- إعطاء الأولوية للتنمية، وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات الأمن.
- بناء توافق، وزيادة الإسهامات، وتعزيز مساندة عملية السلام.

كما قدمت الصين عام 2013 مبادرة جديدة لحل القضية الفلسطينية في أثناء استقبالها رئيس الوزراء "الإسرائيلي" ورئيس السلطة الفلسطينية، والتي تضمنت إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية بناءً على حدود عام 1967، مع احترام حق "إسرائيل" في البقاء والأمن.

ومن المؤشرات التي تدل على تزايد الدور والرغبة الصينية في لعب دور أكبر في قضية الصراع العربي الصهيوني، قيامها باستضافة الاجتماع السنوي للجنة الأمم المتحدة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في بكين عام 2013[37].

وهنا لابد من القول إن الدور الصيني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أخذ بالتزايد مع بداية الألفية الحالية، فالصعود الصيني نحو العالمية جعل الحضور الصيني في قضايا المنطقة العربية أمراً لا بد منه، في ظل تراجع الثقة العربية في توافر الرغبة لدى القوى الدولية في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، في الوقت الذي أثبتت فيه الصين إمكانية قيامها بدور الوسيط الموثوق بالنسبة لجميع الأطراف، وقدرتها على التواصل مع جميع الأطراف الذين يعدّون من الفاعلين المهمين في قضية الصراع العربي الصهيوني، والتي تمتنع بعض القوى الدولية عن الاتصال بها والاعتراف بحقيقتها الشرعية (حزب الله، حماس)، الأمر الذي يعطي الصين أفضلية في الانخراط أكثر في مسار

(36) علاء عبد الحفيظ محمد: "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي – الثوابت والمتغيرات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع418، كانون الأول 2013، ص15.
(37) ياسين سليني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، مرجع سابق، ص381.

عملية السلام، ليس فقط لأهمية المنطقة والأمن فيها بما يحافظ على مصالح الصين الاقتصادية فيها فحسب، بل ويشكل ذلك فرصة للصين لإظهار نفسها بوصفها فاعلاً دوليًا مؤثرًا على الساحة العالمية.

الخاتمة والنتائج:

مما لا شك فيه أن التطور الاقتصادي، الذي شهدته الصين منذ تطبيق سياسة الانفتاح، لعب دوراً أساسياً في رسم سياسة الصين الخارجية، لتصبح المصلحة المعيار الأساس الذي تبنى وفقه العلاقات الصينية الخارجية، ومن ثمّ، فقد أصبحت الصين أكثر حذراً في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية لاسيما تلك التي قد تؤثر في المصالح الصينية حول العالم.

وفي ضوء ذلك فقد شهدت السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية تغيرات عديدة ارتبطت بالمرجعية التي ارتكزت عليها تلك السياسة؛ ففي الوقت الذي شكلت فيه الأيديولوجيا أساس السياسة الصينية، فقد منح ذلك دعماً صينياً كبيراً للقضية الفلسطينية وتأكيدًا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتأييداً كاملاً للوسائل الفلسطينية المتبعة لاستعادة تلك الحقوق. في حين أثر تراجع دور الأيديولوجيا وتزايد المذهب الواقعي في السياسة الصينية، لا سيما بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح واتساع العلاقات الصينية "الإسرائيلية" وتزايد الاعتمادية المتبادلة بين الطرفين، في الدعم الصيني للقضية الفلسطينية بالاقتصار على الدعم لقرارات الشرعية الدولية ورفض الوسائل غير السلمية المتبعة لحل تلك القضية.

وهذا ما يثبت الفرضية التي انطلق منها البحث على أن التوسع في العلاقات الصينية "الإسرائيلية"، أثر في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وليس ذلك فقط بل امتد ذلك التأثير ليشمل الاعتراف الصيني بضرورة الحفاظ على الأمن "الإسرائيلي"، والتنديد بالوسائل الفلسطينية المتبعة تجاه "إسرائيل" في كثير من الأحيان.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه القضية الفلسطينية، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، الذي يعد من أخطر ما يهدد تلك القضية، هي أنّ التعامل العربي مع الأطراف الدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

ما يزال بعيداً عن إدراك الدور الذي يمكن أن تشكله المصلحة ولاسيما الاقتصادية في دفع القوى والأطراف إلى العمل جدياً لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على عكس الطرف "الإسرائيلي" الذي تمكن من استيعاب الحاجات الصينية وتسخيرها لتحويل الصين من دولة تدعو إلى إزالة "إسرائيل"، إلى إحدى الدولة المنادية بالحفاظ على الأمن "الإسرائيلي" ومن أكبر الشركاء الاقتصاديين لها.

المراجع

أولاً – الكتب:

1. أحمد موسى نصار: " السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" وانعكاساتها على القضية الفلسطينية1993– 2015"، رسالة ماجستير، كلية الأقصى، غزة، 2016.
2. أميرة أحمد حزرلي: "مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
3. خضر عباس عطوان: "مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2004.
4. سامي مسلم: "تطور العلاقات الصينية –الإسرائيلية"، مجلة قضايا إسرائيلية، جامعة أريحا، فلسطين، 2015.
5. محمد حمشي: "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ع 80، 2016.
6. ياسين سلايني: "العلاقات العربية الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015.

ثانياً – المجلات والدوريات:

–علاء عبد الحفيظ محمد: "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي – الثوابت والمتغيرات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع418، كانون الأول 2013.

ثالثاً – مواقع إلكترونية:

1. أحمد قنديل: "مسار تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، موقع إلكتروني: http//futureuae.com/m/Main //page/Item
2. العلاقات العسكرية الإسرائيلية الصينية تحت المجهر، موقع إلكتروني:http//almoslim.net//.
3. باهر مردان: "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، بكين، 2014، موقع إلكتروني: http//www.academia.edu//.
4. جهاد المحيسن: ""إسرائيل" والصين علاقات برسم المستقبل"، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، موقع إلكتروني: http://www.aleqt.com/2011/09/02/article.
5. وليد شرارة: "الشراكة الصينية الإسرائيلية تحت المجهر"، جريدة الأخبار اللبنانية، تاريخ 2020/4/25، موقع إلكتروني:

.//com/World/287675.http//wwwmal-akhbar

* **تاريخ ورود البحث:2021/01/17**
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/03/16